السلطات الضريبية تضيق الخناق على مصانع الأحذية بالخليل

ما كاد اللحامون في الخليل ينهون اضرابهم الذي استمر حوالي الاسبوعين احتجاجا على ملاحقة سلطات الحمرك والضرائب لهم حتى شرع اصحاب مصانع الاحذية والدباغة في اضراب آخر . وهذه الظاهرة ليست ظاهرة خاصة بالخليل وحدها . فقد سبق وان اضرب العديد من المؤسسات في مختلف مدن الضفة احتجاجا على الضرائب الباهظة التي تفرض عليهم .

الا ان الجديد في الموضوع هنا هو التراجع الملحوظ في نشاط رجال الحمرك من أهل الخليل الضرائب والتي تجري تقديرها بجور كبير وغالبا جدا . وترتبط المراقبون بين تراجع نشاط رجال الحمرك بين التقرير العربي للسنة الماضية لمصلحة الضرائب والذي جاء فيه ان السنة القادمة (اي سنة ٧٩ الحالية) ستكون سنة العرب . وهذا يؤدي الى التكهن بان سلسلة من الاجراءات سوف تتخذ من اجل احتواء العرب على دفع الضرائب التي يقدرها رجال الحمارك .

ومن المعروف جيدا ان الاوضاع الاقتصادية لاصحاب المشاغل الصغيرة الذين يتعرضون لهجمات رجال الحمرك متردية بحيث تؤدي أية زيادة في تدهورها الى توقف المنشآت والمشاغل عن الانتاج وسيؤدي ذلك الى المزيد من التدهور في اوضاع البلاد الاقتصادية

وتحظى مطالب المضربين سواء في الخليل او غيرها بدعم المؤسسات الوطنية والبلديات والنقابات العمالية ويدرك اصحاب المؤسسات المضربة ان اصرارهم على رفع الظلم الواقع ضدهم هو الطريق الى التخفيف من ضائقتهم الاقتصادية

• • •

البنوك العربية في المناطق المحتلة

ذكرت الصحف المحلية مؤخرا ان المحالات قد جرت بين بعض شخصيات الضفة العربية وبعض اصحاب البنوك في عمان لفتح بنوك في الضفة الغربية وان عددا من اصحاب هذه البنوك قد وافقوا من حيث المبدأ على فتح فروع لها في الضفة .

ليس من الحكمة المرور مر الكرام على هذه الانباء . فان اقامة بنوك عربية في الضفة والقطاع مسألة على غاية من الاهمية لما لها من دور في المساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية في الضفة والقطاع .

والعروفان الكثير من المؤسسات الجماهيرية في المناطق المحتلة تتعرض في معاملاتها مع البنوك الاسرائيلية العاملة في الضفة لصعوبات جمة كما ان العديد من القطاع التنفيذ تبقى حبرا على ورق بسبب صعوبة التمويل والاعباء الى التسهيلات النقدية والمالية التي يمكن ان تقدمها البنوك .

ان اقامة بنوك برأسمال عربي في الضفة والقطاع يمكن ان يساهم مساهمة جدية في تعزيز الاقتصاد الوطني المحلي وفي تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية له . وهذا من شأنه ان يساعد في التخفيف ان لم يكن الحد من عديد من المظاهر السلبية والخطيرة كهجرة اليد العاملة والبطالة والاضطرار الى اللجوء الى سوق العمل الاسرائيلية .

والنقطة الرئيسية التي تنتظر الحل الان هي هل توافق السلطات الاسرائيلية على السماح باقامة مثل هذه البنوك ؟

ابو فجر

تدهور أوضاع الجماهير الاقتصادية هو أحد عوامل الانتفاضة الايرانية

منذ سنة تقريبا واحداث ايران تحتل مكانا بارزا في الصحف ووسائط الاعلام في العالم كله . وهذا ليس غريبا ابدا . فان المركز الذي تشغله ايران في الشرق الاوسط وتاثير الوضع فيها على مجمل توازن القوى العالمي يبرر هذا الاهتمام .

واثر طرد الشاه ازدادت التعليقات حول اسباب سقوط النظام الشاهنشاهي . وتحاول العديد من الصحف البرجوازية ان تصور الاحداث في ايران وكانها ناجمة عن معارضة الفئات التقليدية لـ "الثورة البيضاء" التي قام بها الشاه في اوائل الستينات من اجل انجاز عملية التحديث في ايران . كما تنطلق هذه الاوساط البرجوازية من مقولة خاطئة هي ان انجازات اقتصادية كبيرة قد احرزت في ايران ولكن السبب الرئيسي للاحداث في ايران – كما جاء على لسان هارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية الاميركي في بيانه امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الاميركي بتاريخ ٧٩/١/١٧ – هو "باختصار ان ايران مرت خلال عقد ونصف بعملية نمو سريع وتغير اجتماعي بينما لم تتطور مؤسساتها السياسية بشكل ملائم" .

ولاعطاء صورة أوضح عما جرى ويجري في ايران فلا بد من معرفة النتائج الاقتصادية التي ادت اليها "الثورة البيضاء" الايرانية ولعل اقدر من يستطيع الاجابة عن ذلك هم الايرانيون انفسهم . ففي مقال له بمجلة "قضايا السلم والاشتراكية" (عدد كانون ثان ٧٩) أوضح حميد صفاري ، سكرتير اللجنة المركزية لحزب الشعب الايراني – توده – بعض ملامح هذه "الثورة" فقال :

"رغم تصريحات الشاه الصاخبة عن الخطوات الاقتصادية التي نفذت في السنوات الـ ١٠ أوالـ ١٥ الاخيرة ، الا ان المنتفعين منها كانوا فئة صغيرة بينما تدهورت ظروف معيشة الشعب الواسعة . واحد البراهين القاطعة على ذلك هو "الاصلاح الزراعي" .

لقد كان الهدف من الاصلاح الزراعي تشكيل طروف مربحة للرأسمالية في المناطق الزراعية ولانصاف الاقطاعيين ، وهكذا يتم تبتين قاعدة النظام الاجتماعي والاقتصادي الى حد ما . ولم يتم الاصلاح وجود الاقطاعيات الكبيرة كما انه لم يمنح القرويين الفقراء الارض ان اغلبية الفلاحين اما انها لا تملك اية قطعة ارض بتاتا او تملك مساحات ارض صغيرة . بينما تملك الشاه وعائلته والقمة في الحيتن والشرطة والبرجوازية الكمبرادورية البيروقراطية اقطاعات ضخمة .

وكان لتنفيذ هذا الاصلاح الزراعي الرأسمالي نتائج اجتماعية واقتصادية مأساوية – الفقر والهجرة الجماهيرية الى المدن (٥٠٠ الف انسان في السنة) وأزمة زراعية مؤلمة . فقد وصلت ٦٥ الف قرية الى حافة الخراب ، بينما بقي الانتاج الزراعي على حاله : لابل انخفض . والدولة التي كانت لديها في الماضي صناعة معلبات متطورة للتصدير اضطرت الى استيراد القمح والرز واللحم ومنتوجات غذائية اخرى .

وثروة ايران الاساسية ، النفط ، استغلت في كل شيء عدا القضاء على تخلف البلاد الاقتصادي والقضاء على ارتباطاتها بالقوى الامبريالية او لرفع مستوى معيشة جماهير الشعب . وصرفت عائدات النفط لتحويل ايران الى القوة العسكرية الرئيسية في الشرق الاوسط وتعظيم اسم الشاه ومهمته كحليف للامبريالية وكشرطي يحافظ على مصالح الاستعمار الجديد في هذه المنطقة .

كما انفقت على "تحديث" تقني يخدم واجهة الاعلان والدعاية قبل ان يخدم اي هدف آخر وبعيدا عن احتياجات الدولة الواقعية الاجتماعية والاقتصادية (مثلا العمل على اقامة عشرين فرنا ذريا حتى عام ١٩٩٣) . واخيرا فان ارباح النفط قد اختفت في غابة الفساد اللا محدودة والتي ترعرعت في النظام .

ان تاكيدات حميد صفاري هذه تبين الطبيعة الحقيقية لـ "الثورة البيضاء" وتشير الى ان التمايز الطبقي والتفاوت الاقتصادي قد ازدادا حدة بسبب اجراءات الشاه وهذا هو احد الاسباب الرئيسية لثورة الشعب الايراني وليس "معاداته" المزعومة للاصلاحات الاقتصادية .

زيادة كبيرة للإستثمارات الإمبريالية في إسرائيل

رغم كل الدعايات التي تروجها اجهزة الدعاية والاعلام في الدول الرجعية العربية وخاصة في مصر والسعودية والصحف التي تستهيط لوحي منها في المناطق المحتلة حول "الخلافات" المتزايدة بين اميركا واسرائيل فان الحقائق الثابتة تدحض هذه المزاعم . فالعلاقات الاميركية الاسرائيلية تزداد توثقا في كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادي .

وقد اعلن الدكتور سفي بيشتاين قنصل اسرائيل الاقتصادي في شمال اميركا ان حجم الاستثمارات الاميركية في اسرائيل قد ارتفع في عام ١٩٧٨ من ٨٠ مليون دولار الى ١٢٠ مليونا اي مانسبته ٥٠ بالمئة مقارنة مع ما كان عليه حجم الاستثمارات الاميركية في عام ٧٧ .

وقال دينشتاين ان معظم الاستثمارات الاميركية قد تركزت في القطاعات : الالكترونية والتعدينية والكيمياوية وان " كثيرا من الشركات الاميركية قد اقتنعت في عام ١٩٧٨ ان اسرائيل هي مكان مثالي للاستثمار ولاجراء الابحاث التطويرية والعمليات التكنولوجية العالية التطور" ("جروزلم بوست" في ١٩/ ٧٩/١)

وتشير "البوست" الى ان اقدام الحكومة الاسرائيلية على التخلي عن ملكية الدولة للعديد من المشاريع الاقتصادية وطرحها حصة الحكومة في الشركات التابعة للقطاع العام للبيع قد اعطى الرأسمال الاميركي مجالا اكبر للاستثمار في اسرائيل فشركة الاخوة ريخمان الكندية على وشك شراء حصة الحكومة في بنك طفحوت . كما قامت مجموعة اقتصادية من اواسط غرب الولايات المتحدة بتقديم عرض لشراء البنك البحري الذي تملكه الحكومة رغم ان هذا الاخير قد حقق ربحا صافيا في السنة الماضية بمبلغ مليون دولار . ودخلت المفاوضات بين شركة تأمين اميركية والحكومة الاسرائيلية لشراء مؤسسة يوفالي . واوردت جريدة "جروزالم بوست" كذلك سلسلة من المشاريع التي ينوي الرأسمال الاميركي اقامتها وشراءها في اسرائيل.

ويقدر المراقبون الاقتصاديون ان هذا التدفق الجديد لرأس المال الاميركي على اسرائيل يستند الى عدة عوامل منها رخص اليد العاملة الاسرائيلية بالنسبة لليد العاملة الاميركية وتوقع الشركات الاميركية ازدياد دور اسرائيل الاقتصادي بعد ابرام اتفاقيات كامب دافيد . وسيؤدي ذلك الى تقوية مواقع اسرائيل كبوابة ومدخل الى اسواق جديدة في دول السوق الاوروبية المشتركة وافريقيا والشرق الاقصى ومنطقة البحر الابيض المتوسط .

ان كل هذه الوقائع هي مؤشرات اضافية على الالتحام العضوي بين الرأسمال الاميركي واسرائيل وليس من الخطأ التقدير بانها ستفضي الى تمتين العلاقات الاميركية الاسرائيلية والى زيادة اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على الولايات المتحدة الاميركية .

الا ان العديد من المحللين الاقتصاديين والسياسيين يشيرون الى خطورة الاعتماد على اميركا خاصة وان الاوضاع الاخيرة في ايران وتطور الامور بين اميركا وحكومة فرموزا (تايوان) تشير الى ان الرهان على الحصان الاميركي انما هو رهان خاسر .

الامبريالية تبحث عن مصادر بديلة للطاقة

وضع مجلس الامن القومي الاميركي مسودة دراسة وصف فيها المكسيك بانها اكبر مصدر جديد للنفط في الثمانينات ، واقترح المجلس على الرئيس كارتر ان يرفع قيمة المكسيك في مصالح سياسة الخارجية عن طريق اعطاء امتيازات لتصدير المحاصيل الزراعية الشتوية ومنح حصة قانونية للهجرة الى الولايات المتحدة .

وقد تضمن تقرير مجلس الامن القومي ان المكسيك تمثل مصدرا جديدا وكبيرا للطاقة ، و يمكنها في الوقت الحاضر ان تساهم بـ ٣٠ بالمئة من احتياجات الولايات المتحدة من خارج بلدان الاوبيك .

ويعدد التقرير مزايا توجه سياسة الولايات المتحدة نحو المكسيك فيقول : ان في الامكان ان يكون ذلك بديل الاعتماد المتزايد على نفط العرب والوصول الى بعض ما تقدرة وكالة المخابرات المركزية بعشرة ملايين برميل يوميا من انتاج النفط المكسيكي سنة ١٩٩٠ "

واختتم التقرير بقوله "من الملاحظ ان المكسيك يمكن ان تنتج من النفط ما يعادل انتاج السعودية الان ، وان الضرورة تقضي بمعالجة اربعة مواضيع وهي الطاقة والهجرة والعلاقات بين البلدين على امتداد حدودهما البالغة ١٩٥٠ ميلا ."

وعن علاقة امريكا بالسعودية حاليا قال التقرير : "رغم دعوة السعودية في منظمة الاوبيك الى تجميد السعر الا انها تقول انه لا يمكنها ردع سائر المصدرين من رفع سعر البترول سنة ١٩٧٩ . كما ان السعودية تميل الى انتحال العاذير ازاء عدم الاستقرار في الشرق الاوسط بدلا من ممارسة نفوذها بصورة حازمة ولم تفعل الرياض شيئا لنيل دعم العرب لما تسميه بالاتفاقات غير الكاملة لكامب ديفيد بينما كانت السعودية تساند الرئيس السادات في زيارته الى القدس" .

مدلول الاضرابات العمالية في بريطانيا

ازدات حدة الاضرابات في بريطانيا . فبعد اضراب سائقي سيارات نقل البترول اضرب سائقو الشاحنات مما ادى الى شل الحركة الاقتصادية في البلاد .

وتعكس هذه الاضرابات العمالية فشل السياسة الاقتصادية لحكومة كالاهان "العمالية" فزعيم حزب العمال اقترح كحل لمحاربة التضخم النقدي في بريطانيا ، وضع حد اعلى لزيادة الاجور بنسبة ٥ بالمائة خلال عام ٧٩ . الا ان العمال الذين يعانون من التدهور المستمر في اوضاعهم المعيشية رفضوا هذا الاقتراح وقاموا باضرابات كبيرة ادت الى حصولهم على العديد من مطالبهم . فعمال شركة فورد حصلوا بعد اضراب طويل على زيادة في الاجور مقدارها ١٧ بالمئة . كما حصل سائقو سيارات نقل البترول على زيادة ٥ بالمئة اثر اضرابهم .

ويحاول زعماء حزب المحافظين ان يدفعوا حكومة حزب العمال الى اعلان حالة الطوارئ من اجل استخدام الجيش بدل العمال المضربين ، الا ان كالاهان يرفض ذلك حتى الان – آخذا بعين الاعتبار الانتخابات البرلمانية التي ستجرى بعد عام وخوفه من معاداة اتحاد النقابات لحزب العمال في هذه الانتخابات .

وهذا يبين من جديد ان الصفة "العمالية" لحزب العمال البريطاني ما هي الا واجهة يتستر بها وان الطبقة العاملة البريطانية تخوض النضال الاضرابي رغما عن قيادات حزب العمال .